

## كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية مختارة

كابلي الخوري

مركز دراسات الوحدة العربية.

### أولاً: كتب عربية

كونية في ما مضى؟ ولم تنوعت اللغات في ما بعد؟

إن تعقّب مسار اللغة منذ الأحافير الأولى وتفكيك اللغز المحير لمعرفة كيفية تعلم كل طفل بشري الكلام، مثل كيفية التعرف إلى الكلمات، وما الذي يحصل في دماغه في هذا السياق، والاكتشافات التي أنجزها الأنثروبولوجيون والألسنيون وغيرهم، تشكّل مادة هذا الكتاب حول اللغة التي لا تضاهي في مجال تنظيم أفكارنا ومشاطرة تصوراتنا الذهنية وأحلامنا والتحكم بالمفاهيم ونقل المعارف التي هي في أصل الثقافات البشرية.

(٢)

سعود المولى. أميركا: ديمقراطية الاستبداد (دراسة في علم الاجتماع السياسي). بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، ٢٠٠٩. ٢١٥ ص.

يعرض هذا الكتاب - كما يأتي في تصديره - للمفاهيم والقيم التي قام عليها المجتمع الأمريكي من ديمقراطية ومساواة

(١)

باسكال بيك [وآخرون]. أجمل قصة عن اللغة. ترجمة ريتا خاطر؛ مراجعة ميشال زكريا. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩. ٢٣١ ص. (لسانيات ومعاجم)

حسبنا أن نتكلم أو نصدر أصواتاً بفمنا لكي نجعل دماغ شخص يتأثر بأفكار معينة أو نشكل صوراً في ذهنه أو نشير لديه الماضي الغابر أو أحلام المستقبل. هذه الكلمات التي ترد في توطئة الكتاب، لا تأتي من فراغ، بل من قابلية كامنة للتكلم، هي ملكة اللغة التي ما من «جنس حيواني» آخر طورها بقدر ما فعل الجنس البشري كوسيلة للتعبير عن الفكر والتواصل.

لكن إذا كان كل كائن بشري يبصر النور يملك استعداداً للتكلم، فينبغي مع ذلك تلقينه فعل هذا الأمر. لذا تتمحور الأسئلة حول أي تكييف أنجزه التطور أفضى ذات يوم من أيام العهود السحيقة إلى بروز اللغة. وكيف كان أسلافنا يعبرون؟ هل كان ثمة لغة وحيدة

الأمنية بين العراق والولايات المتحدة أو اتفاقية وضع القوات الأمريكية في العراق (صوفيا) التي أقرها البرلمان العراقي في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨، وإظهار البنود الواردة فيها التي تنتهك مبادئ القانون الدولي والتي يسهل استغلالها من قبل الجانب الأمريكي من أجل تشريع احتلاله للعراق أو إطالة أمد بقائه في هذا البلد إلى أجل غير مسمى، على الرغم من أن الاتفاقية تنص على انسحاب القوات الأمريكية من العراق بشكل نهائي في نهاية العام ٢٠١١. ويرى مؤلفو الكتاب أن الاتفاقية لم تحظ بالإجماع الوطني بدليل تمريرها في البرلمان العراقي بأغلبية ١٤٤ صوتاً من أصل ١٩٨ حضروا جلسة البرلمان، و«غياب ٧٧ نائباً»، وبعد مساومات مع الكتل البرلمانية المعارضة للاتفاقية، أفضت إلى تأمين أكبر عدد ممكن من الأصوات لصالح تمرير الاتفاقية في مقابل عرضها على استفتاء شعبي. ويعتبر المؤلفون أن العراق وضع بين خيارين أحلاهما مر، إما البقاء تحت أحكام الفصل السابع الذي كبّله بحقبة طويلة من الحصار استمرت إلى مرحلة ما بعد الغزو ٢٠٠٣، أو توقيع الاتفاقية الأمنية والقبول بشرعنة الاحتلال، أسيراً للسياسة الأمريكية بما تحمله من نوايا وأهداف، بعضها خرج إلى العلن، وبعضها ما زال طيّ الكتمان.

ويشدد مؤلفو الكتاب على أن الاتفاقية تتعارض مع مبادئ القانون الدولي لكونها تمت بين طرفين غير متكافئين، إذ أبرمت الولايات المتحدة اتفاقية مع بلد تحتله مباشرة - مهما تعددت التسميات التي أطلقت على القوات الأمريكية في العراق - كما تم التوقيع بعد تهديدات أمريكية للحكومة العراقية بعقوبات الأمور إذا لم توقّع على الاتفاقية، الأمر الذي يتناقض والقانون الدولي الذي لا يجيز استخدام عنصر الإكراه

وحرية، التي قد لا تعني على أرض الواقع والممارسة في أمريكا ما قد تعنيه بالنسبة إلى الشعوب الأخرى. ويتناول الكتاب موضوع الاستقلال والدولة والمواطنة والدستور بمختلف مؤسساته، وأولها الكونغرس. ويركز على مفهوم «المواطن الأمريكي»، بما يعنيه من حق في أن يتصرف المواطن كما يحلو له وفي أن يفعل ما يريد، مع التمسك بهذا الحق كجزء من مفهوم الحرية الفردية. ويرصد المؤلف من داخل المجتمع الأمريكي سقوط الحواجز الأخلاقية في أمريكا وانتشار العنف والمخدرات وحوادث السرقة والاعتصاب، الأمر الذي أدى إلى انعدام الأمان في المدن وسيطرة ظاهرة الخوف على المواطنين.

يتضمن الكتاب ملحقين، يتناول الأول أمريكا والحركة الإسلامية، والثاني الصورة السيئة التي تقدمها سينما هوليوود عن العرب بوصفهم «أشراراً»، ويسعى المؤلف إلى تقديم رؤية واقعية للتعاطي مع الولايات المتحدة لا تكون في اللجوء إلى الإرهاب، ولا بعقد الصفقات لاستضافة القواعد العسكرية الأمريكية والتطبيع مع الكيان الصهيوني، بل من خلال وضع استراتيجية فاعلة تقوم على أعلى درجات التنسيق والتعاون بين الدول العربية والإسلامية، ودول عدم الانحياز، من أجل قيام عالم جديد قادر على الوقوف في وجه الظلم والاستبداد والقهر والبطالة والفقر والجهل.

### (٣)

عادل حمزة عثمان، ستار جبار الجابري وخيري عبد الرزاق جاسم. **الاتفاقية العراقية - الأمريكية: تحليل ونقد**. بغداد: مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٩. ١٢٨ ص. (سلسلة كتب (مركز العراق للدراسات)؛ ٣٢)

يسعى هذا الكتاب إلى تشريح الاتفاقية

والتكوين البشري لأنصارها، وموضوع الأصول الفكرية للدعوة الذي لا يخلو من التعقيد، خاصة عند الحديث عن دعوة سرية تمخّضت عن ثورة داخل الثورة العباسية بطمس لقب المهدي الذي اتخذه أبو العباس. و يبحث **الفصل الثاني**، في تاريخ الجزيرة العربية في عصر الخلفاء الراشدين وما تميّزت به تلك الحقبة التاريخية من إنجازات على صعيد مؤسسة الخلافة، ونجاح حروب الردّة والفتوح، وترسيم أصول النظم والضرائب في العراق والشام ومصر. ويتناول **الفصل الثالث** الفكرة المهدية بين الدعوة العباسية والعصر العباسي الأول واتصالها بالمفاهيم الإسلامية التي انتشرت في أواخر القرن الأول، وأوائل القرن الثاني الهجري.

أما **الفصل الرابع**، فيعرض لتاريخ اليهود في المجتمع الإسلامي بدءاً من القرن السابع وحتى التاسع عشر للميلاد، متناولاً معاملة اليهود التي سارت بصورة حسنة في المجتمعات الإسلامية. وفي إطار التاريخ الإسلامي، يتناول **الفصلان الخامس والسادس** على التوالي القدس في الفترة الإسلامية الأولى، وفكرة القدس في الإسلام. ويعرض **الفصل السابع** لتاريخ الأمة العربية قبل الإسلام وفي صدر الإسلام، والعصر الأموي، ثم العباسي، وصولاً إلى الدولة العثمانية وتراجع دورها في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، حيث بدأ التغلغل الغربي باتجاه السيطرة على الأقطار العربية، ومواجهة حركات التحرر العربية والإسلامية هذا التغلغل في إطار تأكيد الذات والهوية.

ويبحث **الفصل الثامن** في التكوين التاريخي للأمة العربية، متناولاً مفاهيم الأمة الواحدة، واللغة الواحدة، والقومية العربية، والفضائل الموروثة لتحديد هوية الأمة

في عقد وإبرام الاتفاقيات الدولية.

ويعرض الكتاب للنبود المطاطية الواردة في الاتفاقية التي يمكن للجانب الأمريكي أن يعطيها التفسير الذي يتناسب ومصالحه، ومنها موضوع جاهزية قوات الأمن العراقية، وموضوع تنقل المركبات التجارية والأمنية الذي يجعل من انسحاب القوات الأمريكية من المدن فارغاً من المضمون، وموضوع الاستعانة بالقوات الأمريكية لمساندة القوات العراقية في الحفاظ على الأمن والاستقرار والقيام بعمليات ضد التنظيمات الإرهابية. ويرى مؤلفو الكتاب أن الولايات المتحدة سبق لها أن أبرمت مثل هذه الاتفاقيات مع دول عديدة مثل اليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا، وتبيّن أن مفعولها غير محدد بزمن، إذ إن الكثير من بنودها ما زال ساري المفعول في هذه الدول حتى الآن.

(٤)

عبد العزيز الدوري. أوراق في التاريخ والحضارة: أوراق في التأريخ العربي الإسلامي. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩. ٤٣٠ ص. (الأعمال الكاملة للدكتور عبد العزيز الدوري؛ ١٠)

يصدر هذا الكتاب ضمن سلسلة دراسات د. عبد العزيز الدوري في التاريخ العربي الإسلامي، ليضم عشرة بحوث تشكل فصول الكتاب، وتشمل جوانب أساسية في التاريخ العربي الإسلامي: اجتماعية واقتصادية وإدارية وفكرية، إضافة إلى الإطار السياسي.

يعرض **الفصل الأول** لتاريخ الدعوة العباسية، مستنداً إلى مخطوط أخبار العباس وولده من أجل توضيح النقاط الغامضة في الدعوة من حيث أصولها الفكرية/ النظرية

نخبة سياسية تتأهل وتتجدد باستمرار. في ظل الأمية، السياسة طاغية ومنحطة. في ظل الديمقراطية، مجال السياسة ضيق وقيمتها عالية. فالديمقراطية تحرر السياسة، تنقذها من كل ما ليس منها، فتصبح الرياضة رياضة والفن فن، وكذلك العمل والفلسفة... أما إذا طغت السياسة على الكل، جرّت الكل معها إلى الحضيض، فالعلاقة بين الديمقراطية والإبداع أعمق مما يُتصور».

(٦)

علاء الدين الأعرجي. أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي بين العقل الفاعل والعقل المنفعل: بحث في تشريح العقل المجتمعي العربي الممزق بين سطوة الماضي وضرورات الحاضر. تقديم جمال الغيطاني. ط ٣ مزيّدة. القاهرة: دار أخبار اليوم، قطاع الثقافة، ٢٠٠٩. ٢٣٢ ص.

لماذا فشل العرب في النهوض والتقدم ومناقسة الغرب؟ كيف يتمكن الإنسان العربي من النهوض والتقدم وعقله مكبل بأغلال الذات وقهر الآخر؟ هل ثمة «عقل مجتمعي قاهر» يتحكم في عقولنا ويحول دون خروجنا من نفق التبعية على مختلف مستوياتها؟ هذه عيّنة من أسئلة متداخلة يسعى المؤلف إلى الإجابة عنها من خلال إبراز العوامل التي أدت إلى أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي، وسبل تحرير العقل العربي منها.

يركّز الأعرجي على نظرية «العقل المجتمعي» التي تقضي بوجود سلطة القاهرة تفرضها العادات القديمة والقيم الموروثة التي قد تتجاوز سلطة القانون الوضعي وشوكة الدولة، وحتى المحرمات الثابتة شرعاً في العقيدة الإسلامية في مجتمعاتها. ويتمسك أعضاء المجتمع، بوجه عام، بعبادات وقيم

وبدايات الوعي لديها. أما الفصل التاسع، فيتناول الدعوة العباسية، بدءاً بجذور الأزمة التي واجهت الدولة الأموية، والفترة الخراسانية، والمجموعات التي انضمت إلى الدعوة. ويأتي الفصل العاشر ليقدم دراسة شاملة عن بغداد في القرن الثالث الهجري مع بيان أهمية موقعها وتخطيطها وعناصرها السكانية ونشاطاتها الاقتصادية والثقافية.

(٥)

عبد الله العروبي. من ديوان السياسة. بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٩. ١٥٩ ص.

في هذا الكتاب حوار مثير للتأمل في الواقع السياسي العربي، ارتأى العروبي أن يكون مع الذات حرصاً على المرجعيات، وذلك بدلاً من أن يأخذ شكل الحوار الصحافي، الذي غالباً ما يُعنى بالخلاصة أو الجواب دون مقدمات ومرجعيات. من هنا يأخذنا المؤلف في رحلة تأمل في مرجعيات مصطلحات ومفاهيم عديدة، نادراً ما تغيب عن التداول، ومنها مفهوم الدولة والدستور والقانون والعرف والتشريع والديمقراطية والفساد والطغيان والدين والسياسة.

ولعل التوقف عند نظرة العروبي إلى الدولة الديمقراطية ما يختصر الكثير من شوائب الوضع السياسي العربي الراهن. وفي هذا السياق، يفيد تصدير الكتاب أن «الدولة الديمقراطية تتكلم على السياسة قليلاً، ولكنها تمارسها كثيراً». أما عندنا فالحاصل هو العكس. لم يحصل عندنا بعد الفطام الضروري بين الغريزة والعقل، بين الاتباع والاستقلال. لم ننتقل من التوكل إلى المهمة، من المبايعة إلى المواطنة. وما يجعل السياسة بئيسة هو بالضبط شموليتها، فلا تتكون

الوضع الفلسطيني الداخلي. ويتناول **الفصل الثاني** المشهد الإسرائيلي - الفلسطيني، وخاصة تطورات الوضع الداخلي الإسرائيلي والعدوان على غزة والموقف الإسرائيلي من الانقسام الفلسطيني ومشروع التسوية السياسية وعودة الحديث الإسرائيلي عن «الترانسفير». أما **الفصل الثالث**، فيعرض للمواقف العربية من الانقسام الفلسطيني، وخاصة أدوار مصر والسعودية والأردن وسورية في التوسط لحل الخلافات الفلسطينية، ويتناول التطورات في مجال التطبيع مع إسرائيل والموقف العربي الشعبي من الصراع معها.

ويتوقف التقرير في **الفصل الرابع** عند مواقف العالم الإسلامي من القضية الفلسطينية، خاصة مواقف منظمة المؤتمر الإسلامي وتركيا وإيران واندونيسيا وماليزيا وباكستان. أما **الفصل الخامس**، فيعرض لمواقف اللجنة الرباعية المعنية بعملية السلام، ويتوقف عند مواقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة والصين. وفي **الفصل السادس**، يقدم التقرير صورة مفصلة عن أنشطة التهويد في البلدة القديمة من القدس والاستيطان في منطقة القدس والحفريات التي تستهدف المسجد الأقصى، ومصادرة الأراضي واقتلاع الأشجار من أجل التوسع الاستيطاني، ناهيك عن جدار الفصل العنصري وإجراءات التطهير العرقي التي تمارسها سلطات الاحتلال، والإمعان في التضييق على الفلسطينيين من خلال الحواجز ونقاط التفتيش الإسرائيلية.

ويخصص التقرير **فصله السابع** للمؤشرات السكانية الفلسطينية، فيقدر عدد السكان الفلسطينيين في العالم بنحو ١٠,٦ مليون نسمة في نهاية عام ٢٠٠٨، أكثر من

«العقل المجتمعي»، ويتصرفون ويفكرون بموجبها، ويخضعون لها بوصفها مسلمات وأوامر يستجيب لها أصحاب «العقل المنفعل» ويخضعون لها. من هنا يرى المؤلف أن الخطوة الأولى لتحرير العقل العربي تكمن في مواجهة «العقل المجتمعي» وحراس «العقل المنفعل» الخاضعين للعقل المجتمعي، والتشكيك في مشروعيتهم ومصداقيتهم. وهذا يتطلب استخدام «العقل الفاعل»؛ الملكة الطبيعية التي تولد مع الإنسان، علماً بأن المواجهة على أهميتها لا تخلو من المخاطرة، ذلك أن حراس «العقل المنفعل» غالباً ما يتمتعون بسلطة طاغية في مجتمعاتهم.

## (٧)

**التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٨.** تحرير محسن محمد صالح. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٩. ٣٣٦ ص.

هذا **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني** السنوي هو الرابع الذي يصدره مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت ليغطي أبرز الأحداث المتعلقة بأوضاع الشعب الفلسطيني والصراع مع إسرائيل خلال العام ٢٠٠٨. ويمكن الاستفادة من هذا التقرير لما يتضمن من جداول إحصائية أو مؤشرات سكانية واقتصادية وعسكرية محدثة - تتخطى الأربعين جدولاً - وتشكل مرجعاً مهماً للطلاب والباحثين.

يضم التقرير ثمانية فصول، يعرض **الفصل الأول** للانقسام الفلسطيني بين حكومة السلطة الفلسطينية في رام الله والحكومة المقالة في غزة وأزمة الحوار لترتيب البيت الفلسطيني سياسياً وأمنياً، وانعكاس العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة على

٢٠٠٨، إذ إن مجموع ما تلقتة السلطة منذ أواخر العام ٢٠٠٧ بلغ نحو ١,٦ مليار دولار، ذهب نحو ٩٥ بالمئة منها لسد العجز في الموازنة. ويعرض التقرير للخسائر الاقتصادية جراء الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، كما يتناول الخسائر الاقتصادية المباشرة الناجمة عن العدوان الإسرائيلي على القطاع التي تقدر وحدها بنحو ١,٩ مليار دولار. وتقدر الإحصاءات نسبة البطالة في الضفة والقطاع خلال العام ٢٠٠٨ بنحو ٢٦ بالمئة (١٩ بالمئة في الضفة و٤٠,٦ بالمئة في القطاع)، كما تشير التقديرات إلى أن ٥٧,٣ بالمئة من الأسر الفلسطينية يقل دخلها الشهري عن خط الفقر الوطني (٤٧,٢ بالمئة في الضفة و٧٦,٩ بالمئة في القطاع). ويؤكد التقرير أن الاحتلال يواصل تشويه الاقتصاد الفلسطيني ونهب موارده الطبيعية وتعميق تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي.

## (٨)

### العولة وأزمة الليبرالية الجديدة.

بإشراف محمد عابد الجابري. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٩. ٣٩٢ ص. (سلسلة فكر ونقد؛ الكتاب الثاني)

يهدف هذا الكتاب كما يأتي في تصديره، إلى رسم إطار عام للتحويلات والتطورات الحاصلة في عالمنا اليوم، التي باتت تؤثر في الشأن الإنساني بشكل مؤسف لتضعه في أدنى سلم الأولويات على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية. يرى الجابري أن الأمور انقلبت رأساً على عقب بعد أن حل شعار العولة محل شعار الأممية البروليتارية، وشعار الخصوصية محل شعار التأميم، وارتفعت الأصوات تنادي بالليبرالية باعتبارها هي الحل. لكن الإشكال بقي مرتبطاً بكيفية

نصفهم (٥١,٩ بالمئة) يعيشون في الشتات، والباقي في فلسطين التاريخية التي تضم الأراضي المحتلة في عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧. وقيم نحو ١,٢٢ مليون فلسطيني في الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٤٨ ونحو ٣,٨٨ مليون نسمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، أي الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، بما في ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧. ويقدر عدد السكان الفلسطينيين في الأردن في نهاية العام ٢٠٠٨ بنحو ٣,١٧ مليون نسمة (غالبيتهم العظمى تحمل الجنسية الأردنية)، وفي سورية ٤٦١,٨٩٧ نسمة مسجلين كلاجئين لدى الأونروا في نهاية العام ٢٠٠٨، وفي لبنان ٤٢٢,١٨٨ نسمة مسجلين أيضاً كلاجئين لدى الأونروا في نهاية العام ٢٠٠٨.

أما الفصل الثامن والأخير، فيعرض للمؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويقدم جداول إحصائية حول الحسابات القومية والقطاعات الاقتصادية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمنح والمساعدات الخارجية. وتفيد الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠٠٨، أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة (بالأسعار الثابتة) تقدر بنحو ٤ مليارات و٦٣٩ مليون دولار، ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ١٢٨٩ دولاراً سنوياً، مع الأخذ بالاعتبار تراجع نصيب الفرد في قطاع غزة نتيجة الحصار، مقابل ارتفاع نصيب الفرد في الضفة الغربية. كما تشير الإحصاءات إلى عجز مستمر في موازنات السلطة الفلسطينية، وتظهر أن معظم المنح والمساعدات الخارجية يذهب لسد هذا العجز، كما هو الحال في العام

عام ٢٠٠٥ تقرر اعتماد النظام الاتحادي الفدرالي كنظام للحكم، يأخذ بالاعتبار خصوصيات مختلف مكونات المجتمع العراقي ليمنحها قدراً كبيراً من الاستقلال الذاتي في أقاليمها ومشاركتها في السلطات المختلفة على مستوى الاتحاد، أملاً في إعادة بناء الدولة والحفاظ على وحدتها.

إلا أن موضوع الفدرالية أثار الكثير من الجدل في العراق. وبدأ من ممارسات القوى السياسية على أرض الواقع، خاصة الأكراد، أنها تخلط بين مفهوم الفدرالية التي تعني وجود دولة واحدة والكونفدرالية التي تأخذ شكل الاتحاد بين دول مستقلة. من هنا يعرض المؤلف لمفاهيم الفدرالية والكونفدرالية والحكم الذاتي واللامركزية الإدارية، كما يتناول التطبيقات المتعثرة للفدرالية في العراق منذ العام ٢٠٠٤، ليخلص إلى أنه استناداً إلى التجارب المقارنة للدول الأخرى يمكن تطوير فدرالية العراق لكونها باتت الطريق الوحيد للحفاظ على وحدة الدولة.

قد لا يختلف الكثير من الباحثين على الفدرالية كنظام سياسي للحكم في العراق. لكن من المفيد الإشارة إلى أن العراق ما زال تحت الاحتلال الذي أشرف على العنف الطائفي والتهجير من أجل قيام كانتونات طائفية وإثنية صافية يصعب إعادة توصلها من دون فدرلة، لكن يسهل في الوقت نفسه تقسيمها وفرزها كخيار بديل. من هنا لا بد من إزالة الاحتلال عن العراق كأولوية، قبل البحث في أي صيغة للحكم يرتضيها العراقيون بملء إرادتهم بعيداً عن الاستقواء بالخارج، إذ أثبتت التجارب المقارنة أيضاً فشل استمرارية الأنظمة السياسية المعلقة أو تلك التي يفرضها المحتل على المجتمعات دون اعتبار لإرادة شعوبها.

انتشال الشأن الإنساني من لاإنسانية الشأن الاقتصادي/السياسي الذي تحكمه أكثر من أي وقت مضى قوانين السوق والربح والمنافسة. وعلى الرغم من عدم إنكار ما قد تحمله العولمة والخصوصية من إيجابيات على صعيد نشر المعرفة وتكنولوجيا الاتصال والإعلام وتعميم ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان - على الأقل في الظاهر - فإن ممارسات العولمة والخصوصية أدت في الواقع إلى اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء، وأدى النشاط التجاري الذي جعل الربح القيمة الأسمى والغاية الوحيدة إلى إقصاء البعد الإنساني. لذا يدعو الجابري إلى إقرار إعلان عالمي لأخلاقيات العولمة والتنمية على غرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يكون المحور الأساسي فيه حماية البعد الإنساني، حرصاً على توظيف إيجابيات العولمة وطبع غاياتها وأهدافها بطابع إنساني أخلاقي ملزم.

(٩)

محمد عمر مولود. **الفدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي (العراق نموذجاً)**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ٢٠٠٩. ٥٩٠ ص.

يعرض هذا الكتاب لموضوع الفدرالية كنظام للحكم غالباً ما تعتمده المجتمعات التعددية التي تفتقر إلى الاندماج نتيجة الانقسامات الإثنية أو الطائفية أو القومية. والهدف الأساسي من تطبيق الفدرالية يبقى مستنداً إلى مقولة الحفاظ على التنوع في إطار الوحدة. ويتناول الكتاب حالة العراق نموذجاً باعتباره بلداً تعددياً عانى مركزية الحكم الشديدة، ووصل إلى مرحلة من التفتت عقب الغزو الأمريكي لم يعد ممكناً معها الحفاظ على وحدة البلاد دون اعتماد الفدرالية. وبموجب الدستور العراقي الجديد الذي أقرّ

## (١٠)

يزيد عيسى السورطي. **السلطوية في التربية العربية**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٩. ٢٨٧ ص.  
(عالم المعرفة؛ ٣٦٢)

يعرض هذا الكتاب لمظاهر السلطوية في التربية العربية ونتائجها، بدءاً من السلطوية في العملية التعليمية، وفي الجانب الإداري للتربية، وصولاً إلى السلطوية في التسليع التربوي وسيطرة اللغزية والماضوية في التربية.

يتناول المؤلف أساليب السلطوية في نقل المعرفة ومضامين المناهج إلى المتعلمين وطريقة التدريس التي يطغى عليها التلقين دون التعمق في المضمون، الأمر الذي قد يعمق التسلط من حيث إلزام الطالب بالترديد والحفظ وغياب أي مجال للتساؤل، كما إن بعض المعلمين قد يستخدم التلقين وسيلة لانتزاع إذعان الطالب وخضوعه. كذلك يؤدي فرض الكتب المدرسية على الطالب دون الأخذ بكتب أخرى في المناهج تتضمن آراء متناقضة أو مختلفة عن الأحداث، إلى إلزام الطالب برأي واحد أو تفسير واحد

للأحداث دون التمعن في الرأي الآخر.

وفي الجانب الإداري، تظهر السلطوية في العلاقة بين المشرف والمعلم، إذ ينظر المشرف إلى المعلم كمجرد تلميذ، كما تعبر السلطوية عن ذاتها من خلال القرارات التربوية المنظمة للعمل التي لا تتخذ إلا على مستوى الإدارة المركزية أو الوزارة. وفي ما يتعلق بمظاهر السلطوية في التسليع التربوي، فيظهر ذلك نتيجة تحويل التربية من رسالة إلى سلعة تجارية - كالدروس الخصوصية على سبيل المثال - ويؤدي ذلك إلى طغيان المنافع الشخصية على المصالح الجماعية. وهناك مظاهر السلطوية التي قد تنجم عن سيطرة الألفاظ التربوية الرنانة والماضوية التي لا تفيد الحاضر أو المستقبل.

وإن تناول المؤلف بالتفصيل مظاهر السلطوية، يسعى إلى إبراز سيئاتها، فيرى أنها أدت إلى إضعاف النظم التعليمية في العديد من البلدان العربية، وتسببت في ارتفاع نسب التسبب من المدارس كرهاً بسوء التدريس والإجراءات الإدارية وسوء معاملة المعلمين، كما أدت إلى زيادة مستوى الاغتراب لدى المعلمين والطلاب على السواء.

## ثانياً: كتب أجنبية

## (١)

العربية من أكثر المواضيع المثيرة للجدل في إطار البحث في مواقف الدول الكبرى من القضايا العربية. وغالباً ما يتمحور الجدل حول مقولة عامة مفادها أن بريطانيا كانت وراء إنشاء جامعة الدول العربية - لأسباب مثيرة للنقاش أيضاً، أبرزها، قطع الطريق على وحدة عربية فعلية - وتربط هذه المقولة بالخطاب الذي ألقاه أنتوني إيدن وزير الخارجية البريطاني أمام مجلس العموم في

Younan Labib Rizk

**Britain and Arab Unity: A Documentary History from the Treaty of Versailles to the End of World War II**

London; New York: I. B. Tauris Publishers; Beirut: Centre for Arab Unity Studies, 2009. ix, 261 p. (Contemporary Arab Scholarship in the Social Sciences; vol. 2)

يعتبر موقف بريطانيا من الوحدة



ويوضح رزق أن الثورات العربية ضد الاستعمار والانتفاضات ضد الصهيونية لم تكن خالية من المشاعر القومية، ولا يجوز بالتالي تجاهل النضال العربي من أجل التحرر والوحدة قبل خطاب إيدن. وتثبت الوثائق البريطانية التي أعقبت خطاب إيدن خلال الفترة بين عام ١٩٤١ وتأسيس الجامعة العربية عام ١٩٤٥ أن بريطانيا سعت بكل الوسائل إلى إعاقة جهود الوحدة العربية، ووجهت تهديدات إلى الحكومات العربية في هذا السياق، وعملت على إثارة الخلافات في ما بينها. كما وقفت ضد صياغة أي وحدة تتخطى الجوانب الاقتصادية والثقافية.

لقد شكلت المنطقة العربية على الدوام ضرورة استراتيجية لبريطانيا كونها طريقها الرئيسية إلى الهند، ولم تكن لتدعم أي وحدة سياسية تشكل تهديداً لمصالحها، بل عملت على استيعاب الاتجاهات الوجدانية للتعاظم مع واقع عربي معرض للتجاذب والاستيعاب من قبل قوى أخرى منافسة، مع عودة فرنسا إلى المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى وتساعد نفوذ الولايات المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية.

## (٢)

Abdelilah Belkeziz

### **The State in Contemporary Islamic Thought: A Historical Survey of the Major Muslim Political Thinkers of the Modern Era**

Translated by Abdullah Richard Lux. London; New York: I. B. Tauris Publishers; Beirut: Centre for Arab Unity Studies, 2009. xxvi, 320 p. (Contemporary Arab Scholarship in the Social Sciences; vol. 3)

قلما تغيب مسألة الدولة عن مناقشات الإسلام والحدثة أو الجدل بين الديني والسياسي. ونادراً ما يخلو النقاش من

٢٩ أيار/مايو ١٩٤١ الذي جاء فيه أن العالم العربي «خطا خطوات واسعة منذ التسوية التي تم التوصل إليها في نهاية الحرب الأخيرة (الأولى)، ويسعى العديد من المفكرين العرب إلى تحقيق درجة أكبر من الوحدة بين الشعوب العربية عما هو متحقق حتى الآن. وهم في تطلعهم إلى الوحدة يأملون في الحصول على دعمنا، ويعسر أن لا نستجيب لمثل هذا المطلب من أصدقائنا، ويبدو لي أن من الطبيعي والصحيح العمل على تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلاد العربية، فضلاً على الروابط السياسية، وأن حكومة جلالته سوف تقدم من جانبها كل تضيد لأي مشروع من هذا القبيل يلقي تأييد الرأي العام العربي».

يرى د. يونان لبيب رزق أن هناك سوء فهم للموقف البريطاني من الوحدة والقضايا العربية، وأن خطاب إيدن لم يكن ليمثل مبادرة بريطانية أو موقفاً داعماً للوحدة العربية، بل هدف إلى التعامل مع حالة عربية تتطلع إلى الوحدة بهدف احتوائها والحوّل دون تهديدها للنفوذ البريطاني، في وقت عاد النفوذ الفرنسي المنافس إلى المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى بانتداب سورية ولبنان، وخرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية المنتصر الأكبر لتبدأ بسط نفوذها في المنطقة. ولا يتوقف رزق عند العموميات لتشريح الموقف البريطاني من الوحدة العربية، بل يبحث في الأرشيف والوثائق البريطانية التي تغطي الفترة بين العام ١٩١٩ والعام ١٩٤٥ ليقدم دراسة تاريخية موثقة حول الموقف البريطاني الذي لم يكن مؤيداً للوحدة العربية بأي حال من الأحوال، من مرحلة وعد بلفور إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، مروراً بدورها التقسيمي في المنطقة الذي تجلّى في مؤتمر فرساي عام ١٩١٩.

الإسلامي أن الأجيال الخمسة أثارت أربع إشكاليات فكرية حول الدولة، هي: إشكالية الدولة الوطنية لدى الإصلاحية الإسلامية بجيلها الأول والثاني، وإشكالية دولة الخلافة لدى رشيد رضا (وقد دافع عنها رجال «الأزهر» أيضاً في معركتهم ضد علي عبد الرزاق)، ثم إشكالية الدولة الإسلامية مع حسن البنا والتيار «الإخواني»: الحزبي والفكري، وأخيراً إشكالية الدولة الديمقراطية مع المودودي، وقطب، والخميني، ثم مع التيار «الجهادي» التكفيري. وهذه الإشكاليات أنتجت أربعة خطابات رئيسية في التاريخ الحديث والمعاصر للفكر الإسلامي، هي: الخطاب الإصلاحي، والخطاب السلفي الشرعي، والخطاب «الإخواني»، ثم الخطاب الشيوعي: خطاب «الحاكمية»، و«ولاية الفقيه»، و«الجهاد» داخل «دار الإسلام». ويخلص بلقزيز إلى أن الفكر السياسي الإسلامي المعاصر نجح في إنتاج الأيديولوجيات، لكن مقالاته حول الدولة بقيت مننثرة، ولم تصل في نهاية المطاف إلى إنتاج نظرية موحدة للدولة.

(٣)

Eva Gross

### The Europeanization of National Foreign Policy: Continuity and Change in European Crisis Management

New York: Palgrave Macmillan, 2009. 240 p. (Palgrave Studies in European Union Politics)

مع تبني الاتحاد الأوروبي سياسة أمنية ودفاعية مشتركة منذ التسعينيات، زاد الاتحاد من مهامه الأمنية داخل القارة وخارجها انسجاماً مع توجهات دولة للتدخل في الأزمات الدولية وتحمل المسؤولية في معالجتها وإدارتها. وشملت مهام الاتحاد

الشوائب نتيجة الانتقائية في تقديم مفهوم الدولة في الخطاب الإسلامي، أو التعامل مع الخطاب الإسلامي بأفكار مسبقة أقل ما يقال عنها إنها لا تنم عن معرفة بالفكر الإسلامي وتطوره. لذا، لا مبالغة في القول إن هذا الكتاب لبلقزيز الذي يرصد تطور مفهوم الدولة في الخطاب الإسلامي على مدى نحو قرنين من الزمن، يشكل مرجعاً شاملاً للدارسين والباحثين في الإسلام السياسي. وهو إذ يصدر بالإنكليزية، يتوجه أيضاً نحو الباحثين والكتاب الغربيين الذين ما زالوا يتعاملون مع الفكر الإسلامي من خلال خطاب إسلامي نمطي، خاصة بعد أحداث «١١ أيلول/سبتمبر».

يغطي الكتاب نصوص نخبة من المفكرين الإسلاميين الذين تعاملوا مع المسألة السياسية في الإسلام، ومسألة الدولة فيه بشكل خاص، على مدى خمسة أجيال، هي: **الجيل الإصلاحي الأول**: جيل الطهطاوي، وابن أبي الضياف، وخير الدين التونسي، وجمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده (وإن كان مخضرم)، ثم **الجيل الإصلاحي المتأخر**: جيل الكواكبي ورشيد رضا، والنائبيني. و**الجيل الثالث**: جيل عبد الحميد بن باديس، وعلي عبد الرزاق، وحسن البنا، وأبي الأعلى المودودي، وأبي الحسن الندوي، وآية الله الخميني، وهو يمتد إلى علّال الفاسي، ومحمد الغزالي، وحسن الهضيبي. و**الجيل الرابع**: جيل سيد قطب، ومحمد قطب، والقرضاوي، والسباعي، ويمتد إلى عبد السلام ياسين. أما **الجيل الخامس**، فهو جيل فتحي يكن، وعبد السلام فرج، وراشد الغنوشي، وحسن الترابي (مخضرم)، وفهمي هويدى، ومحمد عمارة وغيره.

يرى بلقزيز في قراءته لنصوص الفكر

أو الصحراء الأفريقية. كما يشير الكتاب إلى تباين في مواقف الدول الثلاث، ففرنسا - على سبيل المثال - غالباً ما تسعى إلى تعميم أجندتها الفرنسية على الصعيد الأوروبي، فيما تعطي بريطانيا الشأن الوافد من الضفة الأخرى من الأطلسي (الولايات المتحدة) الأولوية، وغالباً ما تنكث بريطانيا بالتزاماتها الأوروبية. أما ألمانيا، وإن لم تعد خارج السياسات الدولية، وأخذت تشارك بفاعلية في المهمات العسكرية، فإنها ما زالت تقف بين ضفتي الأطلسي (أوروبا والولايات المتحدة) وتتجنب المهام العابرة للأطلسي. وعليه، يمكن الاستنتاج، أنه على الرغم من أهمية العلاقات بين ضفتي الأطلسي، فإن دول الاتحاد لم تستطع حتى الآن تجاوز اعتباراتها الوطنية في صياغة سياسة أمنية ودفاعية أوروبية جماعية. ومن غير المتوقع أن تتوصل دول الاتحاد إلى صياغة جماعية لسياسة أمنية ودفاعية أوروبية فاعلة من دون سياسة خارجية أوروبية موحدة.

#### (٤)

Jorge Nef and Bernd Reiter

#### **The Democratic Challenge: Rethinking Democracy and Democratization**

Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Palgrave Macmillan, 2009. 256 p.

الطريقة التي تمارس فيها الديمقراطية في عالم اليوم «المعولم» باتت تهدد أهداف الديمقراطية ومثلها، ومنها الارتقاء بالتمثيل الشعبي أو سيادة الشعب بوصفه مصدر السلطات، وتأمين مشاركة الشعب في صناعة القرار، ودعم آفاق تكافؤ الفرص. هذا ما يسعى مؤلفا هذا الكتاب إلى إبرازه، متناولين تداعيات النيوليبرالية والعولمة على الأنظمة الديمقراطية.

عمليات قتالية وإنسانية وإغاثة، بالإضافة إلى المشاركة في عمليات حفظ للسلام. وقد تعاون الاتحاد في مهامه مع الأمم المتحدة والولايات المتحدة والنااتو عموماً. كما جاءت قرارات تدخله في الأزمات لتعبر عن خيارات وطنية لدى بعض دوله أو نتيجة مشاورات بين حكومات هذه الدول. من هنا يسعى هذا الكتاب إلى رصد العوامل المؤثرة في قرارات دول الاتحاد التدخل في الأزمات الدولية، متناولاً تجارب ثلاث دول - لها تقليدياً الدور الأكبر في صياغة السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية - هي: فرنسا وبريطانيا وألمانيا. ويركّز على تجارب هذه الدول في التعاطي مع أزمات يوغسلافيا، وأفغانستان، والكونغو، ولبنان، بوصفها دراسات حالة.

ويهدف الكتاب إلى الإجابة عن سؤال مركزي متشعب، وهو: هل تمكّنت دول الاتحاد الثلاث من تطوير سياسة أمنية ودفاعية كخيار أوروبي جماعي للتدخل في الأزمات الدولية في إطار مهام الأمم المتحدة المتعددة الجنسية؟ أو إن قراراتها بالتدخل غالباً ما تأتي استجابة للتعاون مع الولايات المتحدة في الضفة الأخرى من الأطلسي؟ وهل تخطّت دول الاتحاد الاعتبارات الوطنية / المحلية في قراراتها بالتدخل في الأزمات؟ أو إن الاعتبارات الوطنية ما زالت تتحكم في قرارات دول الاتحاد الأمنية والدفاعية؟

يشير الكتاب إلى أن دول الاتحاد غالباً ما تتردد في إطلاق مبادرات أو سياسات أمنية ودفاعية أوروبية للتدخل في الأزمات الدولية التي تستدعي عمليات عسكرية عالية المخاطر. وعلى الرغم من الطموحات العالمية التي تتضمنها السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية، فإن الدول الأوروبية تفضل ألا تتخطى عملياتها العسكرية المناطق المجاورة

الإنسان بموجب القانون الإنساني الدولي، ومبادئ حقوق الإنسان وقواعد النزاع المسلح واتفاقيات جنيف.

ترى مؤلفة الكتاب ويلس أن مسألة حماية المدنيين باتت تتطلب إعادة النظر في مهام قوات حفظ السلام الدولية التي تثير النقاش بشكل متزايد منذ التسعينيات، لما تتعرض له من تأثيرات سياسية تنعكس على مضمون التفويض الذي يمنح للبعثات الدولية لحماية المدنيين، إضافة إلى ثغرات في الممارسة على أرض الواقع، غالباً ما تنتج من نزاع بين القيادات العسكرية المفوضة بتنفيذ إجراءات حماية المدنيين والسكان المحليين، خاصة في حال فوضت قوات حفظ السلام الأجنبية ممارسة السلطة على أرض الشعوب المحلية. لذا تؤكد المؤلفة أهمية تدريب قوات حفظ السلام على حماية المدنيين من الانتهاكات على أنواعها، والعمل على تجنب إساءة استخدام تفويض الأمم المتحدة خلال ممارسة قوات حفظ السلام للسلطة. وهذا يتطلب من الأمم المتحدة إصدار قرارات تحدد بالتفصيل مهام قوات حفظ السلام وتنظم العلاقة بين هذه القوات والسكان المحليين.

ويوضح المؤلفان أن الديمقراطية السياسية تفقد معناها ما لم تُدعم بعدالة اجتماعية واقتصادية، كما يحصل اليوم. ويؤكدان أن ممارسات النيوليبرالية المتوحشة وطغيان العولمة على السياسات الوطنية، أبعدت المواطنين أكثر فأكثر عن صناعة القرار، وأفردت التمثيل الشعبي من مضمونه. وفي بعض الأحيان أدت إلى عسكرة السياسة. كما أنتجت طبقة ثرية تتحكم بالموارد ووسائل الإعلام، فعمّقت من الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وأدت إلى تزايد العنف وتفشي الجريمة.

(٥)

Siobhán Wills

**Protecting Civilians: The Obligations of Peacekeepers**

Oxford; New York: Oxford University Press, 2009. xxi, 296 p.

يسعى هذا الكتاب إلى تقديم مساهمة قانونية في تطوير عمليات حماية المدنيين في أوقات الحرب والأزمات في إطار مهام حفظ السلام الدولي، متناولاً التزامات بعثات الأمم المتحدة لمنع وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق

## ثالثاً: تقارير المراكز البحثية

تسوية النزاع القائم بين العرب والأكراد. وإذا كانت كركوك الغنية بالنفط تمثل الجائزة الأكبر بالنسبة إلى العرب والأكراد، إلا أن هناك مناطق عديدة متشابكة بين الجانبين (تمتد من ديارى إلى نينوى) باتت تهدد بانفجار الصراع العرقي، خاصة في محافظة نينوى حيث دفعت العوامل الداخلية والتطورات (منذ الغزو الأمريكي ٢٠٠٣) وانتخابات عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ بالصراع إلى أقصاه، بحيث جعلت

(١)

International Crisis Group [ICG],

«Iraq's New Battlefield: The Struggle over Ninewa»

Middle East Report, no. 90 (28 September 2009).

يرى هذا التقرير الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية أنه بات من شبه المستحيل السير بالعملية السياسية في العراق من دون

من هنا يقدم التقرير عدداً من التوصيات إلى العرب والأكراد والحكومة العراقية والولايات المتحدة لاتخاذ خطوات عاجلة للحؤول دون التصادم، من بينها:

– العمل على ضمان التوصل إلى تسوية مؤقتة في نينوى تؤدي إلى تقاسم عادل للسلطة على المستوى المحلي بين العرب والأكراد.

– دمج وحدات البشمركة الكردية في وحدات الجيش الفدرالي النظامية ليتم نشرها في المناطق المتنازع عليها وحماية الأقليات.

– تسيير دوريات أمنية مشتركة للوحدات المشتركة بين الجيش والبشمركة، ونشر وحدات مشتركة على الحواجز وفي مناطق النزاع، تشرف عليها لجنة أمنية مشتركة تتكون من ممثلين سياسيين من حكومة إقليم كردستان، ومحافظة نينوى، والحكومة العراقية.

– تطبيق المبدأ الدستوري القائل بثنائية اللغة العربية والكردية في المدارس العامة والمؤسسات التعليمية الأخرى.

– النظر بجدية إلى فكرة إدماج ضباط عسكريين أمريكيين في الدوريات المشتركة لتحسين التواصل والتعاون، ومساعدة الأطراف العراقيين المعنيين على التوصل إلى التسويات الضرورية في نينوى.

## (٢)

Patrick Clawson and Mehdi Khalaji,  
«Determining the Effectiveness of Sanctions on Iran,»

*Policy Watch* (Washington Institute for Near East Policy), no. 1589 (1 October 2009).

يرى هذا التقرير أن موضوع العقوبات على إيران سيبقى موضع نقاش ما لم يطرأ

من بعض أقضية نينوى ساحة متقدمة للصدام المباشر بين العرب الذين يشكلون الأغلبية في المحافظة والأكراد الذين يشكلون أقلية قوية. وهناك أقليات عرقية ودينية من مسيحيين، ويزيديين، وتركماني، وشاباك (قد لا تشكل في مجموعها أكثر من ١٠ بالمئة من سكان نينوى)، لكنها تتركز في المناطق المتنازع عليها، وهي بالتالي عالقَة بين العرب والأكراد.

يعرض التقرير للوضع في نينوى منذ أن أقدم الأكراد على السيطرة بالقوة على عدد من أقضية نينوى عقب الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ لتصحيح ما يعتبرونه «إخلالاً تسبب به النظام السابق». ثم يتناول انتخابات ٢٠٠٥ التي سمحت للأكراد بالسيطرة السياسية على المحافظة نتيجة مقاطعة العرب لهذه الانتخابات باعتبارها غير شرعية. ويتوقف التقرير عند انتخابات ٢٠٠٩ التي استعاد فيها العرب سيطرتهم السياسية على المحافظة من خلال فوز «قائمة الحداثة الوطنية» التي اتحدوا حولها بأغلبية مقاعد المحافظة في حملة انتخابية شددت على هوية نينوى العربية، وعدم الإخلال بالحدود التي رسمت في حقبة النظام السابق، وفصلت بين نينوى وكردستان العراق منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. ورغم أن الأكراد لم يتوقعوا أن يفوزوا في انتخابات ٢٠٠٩ بأكثر من ثلث مقاعد مجلس المحافظة تحت راية «قائمة نينوى المتأخية» باعتبار أن ما حصلوا عليه من مقاعد يتناسب وحجمهم الديمغرافي، لكنهم شعروا بالاستياء من تقليص نفوذهم العسكري والإداري والثقافي، وأصرّوا على تقاسم السلطة، الأمر الذي رفضته قائمة الحداثة، فقاطعوا مجلس المحافظة. وزادت حدة التوتر بين العرب والأكراد عندما قررت قائمة الحداثة إعادة فرض سلطة الحكومة المحلية على الأراضي المتنازع عليها.

الأمن، دون موافقة روسيا والصين اللتين قد لا تؤيدان عقوبات لا علاقة لها بالبرنامج النووي الإيراني، فيما تعتبر عقوبات حقوق الإنسان بالنسبة إلى الولايات المتحدة وأوروبا غير منفصلة عن عقوبات البرنامج النووي، ناهيك عن أنها مرحب بها من قبل الإصلاحيين في إيران الذين يخشون إصدار عقوبات على البرنامج النووي.

أما إذا وافقت إيران على صفقة بشأن ملفها النووي مقابل حوافز اقتصادية وتعاون اقتصادي بين الإيرانيين والأوروبيين، فيعتبر التقرير - استناداً إلى تحذير مرشد الجمهورية آية الله علي خامنئي من الغزو الثقافي الغربي الهادف إلى ثورة مخملية في إيران - أن الانفتاح الإيراني على الغرب سيؤدي إلى إضعاف قبضة المتشددين على الحكم.

### (٣)

Kenneth M. Pollack,

«The Iran Talks in Geneva: Too Soon to Tell»

Saban Center for Middle East Policy (2 October 2009).

يفترض هذا البحث أن إيران ذهبت إلى جنيف للحوار مع مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية وألمانيا وسط ثلاثة احتمالات: **الأول**، أن تظهر للغرب أنها لن تسامح على موقفها المتشدد إزاء برنامجها النووي على الرغم من التهديد بالعقوبات، **والثاني**، أن تبدي استعداداً للمساومة على مسائل صغيرة ذات صلة بالبرنامج النووي بشكل جدي وتدرجي، **والثالث**، أن تبدي استعداداً للمساومة على مسائل صغيرة دون التنازل فعلياً عن برنامجها النووي.

وقد أبدت إيران خلال الحوار استعداداً

جديد في الحوار الذي انطلق في جنيف بين إيران ومجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا. لكن السؤال بالنسبة إلى الولايات المتحدة يتمحور حول ماهية العقوبات التي يمكن أن تؤثر في القيادة الإيرانية لوقف تخصيب اليورانيوم أو تجميد البرنامج النووي الإيراني. لذا يسعى التقرير إلى دراسة الوضع في إيران قبل تحديد ماهية هذه العقوبات وما يمكن أن تحقق من أهداف.

يفترض التقرير أنه في الأشهر الثلاثة الأخيرة، أظهر المتشددون في إيران أن لديهم أولوية للاستمرار في السلطة، وأن العقوبات الاقتصادية التي قد يدفع الإيرانيون ثمنها باهظاً بنتيجتها، قد لا تدفع المتشددين في السلطة إلى تغيير مواقفهم، لا بل قد تستفيد القيادة الإيرانية من توظيف مثل هذه العقوبات باعتبارها معبرة عن مواصلة الغرب لسياسته الهادفة إلى تغيير النظام في إيران بغض النظر عن أي شيء آخر. لذا يعتبر التقرير أن على الولايات المتحدة أن تلجأ، ك **خيار أول**، إلى عقوبات تؤثر في القيادة الإيرانية من خلال إظهار العقوبات نتيجة للسياسة المتشددة للرئيس الإيراني أحمدي نجاد، الأمر الذي يعمق الهوة بين النظام الحاكم والشعب، خاصة أن هذه المسألة باتت حساسة بعد انتخابات إيران الرئاسية في ١٢ حزيران/يونيو الماضي.

أما **الخيار الثاني** الذي يراه التقرير مناسباً لتفعيل العقوبات هو أن تلجأ الولايات المتحدة إلى فرض عقوبات على انتهاكات حقوق الإنسان تتلائم والعقوبات على البرنامج النووي. وهذه العقوبات غالباً ما تكون فعالة إذا ما دعت من قبل دول صناعية مثل كندا. ويمكن إصدارها من خارج مجلس

تهديدات القاعدة وقيادة طالبان في أفغانستان والمنطقة باتت حاسمة، وأن أي استراتيجية لا تؤدي إلى الاستقرار في أفغانستان هي استراتيجية قصيرة النظر تجهض ما تحقق من مكاسب ضد طالبان والقاعدة، وتعرض أفغانستان وباكستان للمخاطر على المدى البعيد. ويأتي رأي ماكريستال في وقت يسعى بعض المسؤولين في إدارة أوباما إلى حل سياسي أو تسوية قصيرة المدى مع قيادات طالبان، تؤدي إلى إدخالهم في العملية السياسية وفك الروابط بينهم وبين القاعدة، وحتى السماح لهم ببسط نفوذهم على أجزاء من أفغانستان. ويعتبر أصحاب هذا الرأي في إدارة أوباما أن العمليات العسكرية الأمريكية الباكستانية المشتركة الأخيرة التي نفذت ضد مواقع طالبان - في وادي سوات على سبيل المثال - حققت بعض النجاحات في باكستان، ويمكن الركون إليها في مواجهة طالبان.

ما يرد في هذه المذكرة، في كل الأحوال، يخالف الرأي الداعي إلى تسوية سياسية قصيرة المدى مع طالبان، لأسباب عديدة، من بينها أن العمليات العسكرية التي حققت بعض النجاحات في باكستان يجب ألا تضلل صانعي القرار في الإدارة الأمريكية وتدفعهم إلى إدارة الظاهر عن أفغانستان، إذ إن أي مكسب تحققه طالبان على جانبي حدود أفغانستان سيؤدي إلى انتشار رقعة سيطرة طالبان وتراجع ما تحقق من مكاسب في باكستان. لذا تعتبر المذكرة أنه لا يجوز الفصل بين «طالبان - باكستان» و«طالبان - أفغانستان»، وعلى واشنطن ألا تتجاهل مطالب القوى الباكستانية المناهضة لـ «طالبان باكستان»، الداعية إلى بقاء الولايات المتحدة في أفغانستان خشية تمدد طالبان في باكستان.

للمساومة من خلال موافقتها على تخفيض تخصيص اليورانيوم والسماح لفريق التفتيش التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة منشأة قم التي كشفت عنها، ليسود الانطباع بأن الحوار مستمر ولا حاجة إلى البحث في عقوبات إضافية على طهران. وتؤيد روسيا والصين هذا التوجه القائم على الحوار. لكن السؤال، هو: هل تريد إيران فعلاً المساومة وتسوية الخلافات جدياً مع الغرب تجنباً لعقوبات إضافية؟ أو إن هناك أسباباً أخرى دفعت إيران إلى المساومة؟

يرى هذا البحث أنه قد يكون لإيران توجه لتجنب عقوبات إضافية، إلا أن الموقف الإيراني ارتبط بالدبلوماسية والمصالح الروسية مقابل دعم طهران، إذ يُعتقد أن روسيا طلبت من إيران الدخول في مساومة رمزية واتخاذ موقف معتدل يظهر الروس أمام الولايات المتحدة يمارسون الضغط على طهران، ويحول دون وضع موسكو - التي قد ترفض العقوبات على إيران - في موقف صعب أمام الأمريكيين والأوروبيين. لذا يخلص التقرير إلى أن مساومة طهران قد لا تكون متوقفة على تجنب العقوبات بقدر ما تعبر عن تكيف مع الدبلوماسية الروسية. وبالتالي، من السابق لأوانه الحكم على طبيعة وأهداف المساومة الذي قد تعتمدها طهران ما دام الحوار مستمراً.

## (٤)

Lisa Curtis and James Phillips,

«Shortsighted U.S. Policies on Afghanistan to Bring Long-Term Problems.»

Web Memo (Heritage Foundation), no. 2640 (5 October 2009).

يعتبر الجنرال ستانلي ماكريستال قائد القوات الأمريكية والناطو في أفغانستان أن

واقتصادية عديدة، يصعب من دون معالجتها الحديث عن الاستقرار في العراق أو «إعلان النصر». فعلى الصعيد الأمني، يعتبر أنه لا يمكن تجاهل ما تبقى من «تمرد سني» والتهديد الذي يشكله «البعثيون الجدد» والمليشيات الشيعية، بالإضافة إلى النزاع الإثني بين العرب والأكراد. وعلى الصعيد السياسي، لم تنجز العملية السياسية - كما هو مفترض - لتضم مختلف مكونات الشعب العراقي. أما على الصعيد الاقتصادي، فهناك المشاكل الكثيرة التي لم تعالج، منها الفقر، والبطالة، وسوء توزيع الثروة، وإصلاح القطاعات الزراعية والصناعية والخدمات، ناهيك عن مشاكل المالية العامة والديون الخارجية وسبل تخفيض الاعتماد على النفط الذي يشكل معظم الإيرادات.

عليه، يرى كوردسمان أنه حان الوقت للقيادات العراقية أن تتحمل مسؤولياتها كاملة في مواجهة التحديات القائمة، بدلاً من الاستمرار في تحميل الآخرين المسؤولية، خاصة ما يتعلق بالوضع الأمني. وهذا يتطلب بناء قوات أمنية فاعلة قادرة على أن تحلّ مكان القوات الأمريكية وتحمي الأمن العراقي من دول الجوار. أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فعليها أن تغير من دورها كقوة احتلال من أجل بناء شراكة استراتيجية مع العراق تخدم مصالح البلدين، وتقوم على أساس احترام سيادة العراق وقياداته السياسية، وتقديم المساعدات والدعم لبرامج الحكومة الأمنية والإنمائية، والوصول بالعراق إلى دور الشريك القادر على المساهمة في استقرار الخليج وتأمين إمدادات النفط □

ومن بين الأسباب التي تدعو إلى عدم التفاوض مع طالبان أيضاً - بحسب المذكرة - فشل الاتصالات السابقة مع طالبان منذ التسعينيات في فك الروابط بين قيادات طالبان والقاعدة، أو تحسين سجل حركة طالبان في مجال حقوق الإنسان أو تخفيف حدة عدائية قياداتها للغرب. من هنا تطالب المذكرة إدارة أوباما بأن تستجيب إلى مطالب القيادة العسكرية الأمريكية في أفغانستان، وأبرزها زيادة القوات العسكرية، بهدف مواصلة الضغط العسكري على قادة طالبان المحليين في أفغانستان ودفعهم إلى التفكير بأنهم يقفون مع الجانب الخاسر، والأفضل لهم الدخول في العملية السياسية بعد التخلي عن السلاح. أما إذا فضلت إدارة أوباما التفاوض مع طالبان من موقع ضعف، أملاً في إبعادها عن القاعدة - وهو هدف لم يتحقق منذ التسعينيات - فإن النتيجة - بحسب المذكرة - ستكون كارثية لا محالة في المدى البعيد، إذ سيعزز وضع طالبان، بينما ستفقد الولايات المتحدة مصداقيتها، وستبتعد عنها القوى الحليفة في باكستان، وكذلك القوى التي ما تزال تؤيد حكومة كرزاي في أفغانستان.

(٥)

Anthony H. Cordesman,

«Iraq: Creating a Strategic Partnership»,

Center for Strategic and International Studies (CSIC) (Rough Review Draft, 7 October 2009).

على الرغم من التقدم الذي تحقق في العراق، يرى الخبير الاستراتيجي الأمريكي أنتوني كوردسمان أن الوضع في العراق ما زال عرضة لتحديات أمنية وسياسية